في الاقتصاد الاسرائيلي، التي اشتدت بعد حرب ١٩٧٣ بسبب ما تكبدته اسرائيل من خسائر ونفقات باهظة خلالها، وكانت تلك الضغوط قد ادت، اضافة إلى تنشيط التضخم المالي، إلى حالة من الجمود في النمو الاقتصادي في اسرائيل، وإلى مضاعفة العجز في ميزان المدفوعات وازدياد قيمة الديون الخارجية التي وصلت، لدى تسلم ليكود السلطة، إلى أكثر من عشرة مليارات دولار سنة ١٩٧٧. وقد كان من النتائج الهامة لتلك الحرب، ازدياد اعتماد اسرائيل على المساعدات الخارجية، وبخاصة الاميركية منها؛ وذلك لتعويض خسائرها المادية، وإعادة بناء قوتها العسكرية التي اهتزت كثيراً خلالها. فمنذ نشوب تلك الحرب، ازدادت اعباء اسرائيل الامنية حتى وصلت، سنة ١٩٧٣، إلى نحو ٥٠٪ من ميزانية اسرائيل، ثم انخفضت تدريجياً بعد ذلك ليصل معدلها إلى ثلث الميزانية تقريباً خلال السنوات التي تلتها.

ويستنتج، من ذلك، ان حكومة ليكود تسلمت، لدى توليها السلطة، وضعاً اقتصادياً صعباً يعاني من ازمات على صعيد التضخم المالي والنمو الاقتصادي والعجز التجاري والديون الخارجية. وبناءً عليه، فان سياستها الاقتصادية لم تكن لتطبق دون أن تواجه عقبات كبيرة؛ الامر الذي لم يؤخذ بعين الاعتبار بصورة كافية لدى اقرارها. فباستثناء بعض الاجراءات الاقتصادية التي اتخذت في منتصف تموز (يوليو) ١٩٧٧، «لتصحيح المسار الاقتصادي»، والتي تمثلت في رفع اسعار بعض المواد الخام وتكاليف الخدمات، كالمحروقات والبريد واجور النقل وغيرها، ثم تخفيض الدعم الموجه لسلع التصدير والمساعدات الاجتماعية والتعليم، لم تتخذ اجراءات اخرى فعلية لملاءمة الوضع الاقتصادي وتهيئته قبل اقرار السياسة الاقتصادية الجديدة، مما أدى إلى حدوث نتائج سلبية في حال تنفيذ هذه السياسة مباشرة.

كانت السياسة الاقتصادية الجديدة التي اقرتها حكومة ليكود في ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٧٨، بمثابة انقلاب في اسرائيل، وذلك لما تضمنته من اسس جديدة تنبع من عقيدة اليمين الصهيوني المبنية على تبني نظرية الاقتصاد الحر وسيلة لادارة الاقتصاد، خلافاً لعقيدة الاحزاب العمالية التي حكمت اسرائيل منذ قيامها، والمبنية على نظرية التدخل في المسار الاقتصادي وتوجيهه بما يتناسب ووضع اسرائيل. ووفقاً لسياسة ليكود هذه، ألغيت الرقابة على العملة الصعبة بصورة شبه كاملة، وجرى تعويم الليرة الاسرائيلية، أي اخضاع قيمة صرفها لقوانين العرض والطلب في السوق، وذلك بعد اجراء تخفيض كبير في قيمتها وتوحيد قيمة صرفها. وكانت الليرة تصرف، حتى ذلك الوقت، بموجب ثلاث قيم مختلفة: الأولى هي تلك التي كانت تنقل وفقها رؤوس الاموال من اسرائيل وإليها؛ الثانية قيمة الصرف للواردات؛ والثالثة قيمة الصرف للصادرات. إضافة إلى ذلك، نصت السياسة الجديدة، بعد إلغاء ضريبة الشراء، على رفع ضريبة القيمة الاضافية، وعلى تخفيض الدعم الحكومي للمواد الاساسية، الامر الذي انعكس، بصورة سلبية جداً، على الوضع الاجتماعي[٢]. واتضح بعد اقرار هذه السياسة، من خلال تصريحات المسؤولين الاسرائيليين وعلى رأسهم وزير المالية وزعيم حزب الاحرار في كتلة ليكود سيمحه ارليخ، ان اهدافها تتمثل في ايجاد حلول لمشكلات اسرائيل